

تصورات النحاة القدماء حول النسبة إلى الجمع

The ancient grammarians perceptions of the relation to the plural

د. ياسين الخلطي

معهد التعريب، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب yassine.26p@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/03/30

تاريخ القبول: 2025/03/23

تاريخ الاستلام: 2024/09/25

ملخص:

تشكل الإشكالات التعقيدية في النحو العربي عامة، والصرف العربي خاصة، مشكلا كبيرا يعترض مجموعة من الدروس فيما يتعلق ببلورة قواعدها، و يعتبر درس النسبة تحليلا لهذه الإشكالات، عندما نركز على شقه المرتبط بالنسبة إلى الجمع، ذلك أن هناك تضاربا بين رأيين: الأول يقول برد الجمع إلى المفرد ثم النسبة إلى هذا الأخير، والثاني يقول بالنسبة إلى الجمع على صورته دون تغيير في الكلمة. الشيء الذي دفعنا إلى البحث في هذا الإشكال، خاصة أن هناك معطيات في الاستعمالات اللغوية الحديثة لمظاهر النسبة إلى الجمع على صورته. مما جعلنا نطرح أسئلة من قبيل: ما هي مبررات التعقيد للنسبة إلى الجمع في الصرف العربي القديم؟ وما هي استثناءاتها التي تنسجم مع المستجدات اللغوية الحديثة؟

ومنه قسمنا المقال إلى أربع مباحث أساسية، تدخل ضمن موضوع رئيس هو "ياء النسبة والجمع في النحو العربي القديم": المبحث الأول "صياغة النسبة ومدلولاتها"، المبحث الثاني "القاعدة المطردة للنسبة إلى الجمع"، المبحث الثالث "حدود النسبة إلى الجمع عند النحاة القدماء، المبحث الرابع "حدود النسبة إلى الجمع عند المحدثين".

الكلمات المفتاح:

النسبة- الصرف العربي - اسم الجنس الجمعي - الجمع الدال على العلمية - جمع التكسير

Abstract: The problems of codification in Arabic grammar in general, and Arabic morphology in particular, constitute a major problem that confronts a group of lessons in relation to the crystallization of their rules, and the lesson of proportion is considered a manifestation of these problems, when we focus on its aspect related to the plural, since there is a conflict between two opinions: the first says to return the plural to the singular and then the proportion to the latter, and the second says with respect to the plural in its form without changing the word. This

prompted us to research this problem, especially since there are data in modern linguistic uses of the manifestations of the proportion to the plural in its form. Which made us ask questions such as: What are the justifications for the codification of the proportion to the plural in ancient Arabic morphology? And what are its exceptions that are consistent with modern linguistic developments? Hence, we divided the article into four main sections, which fall under a main topic, which is "The relative and plural ya' in ancient Arabic grammar": Section One: "The formulation of the relative and its meanings", Section Two: "The consistent rule for the relative to the plural", Section Three: "The limits of the relative to the plural among ancient grammarians", Section Four: "The limits of the relative to the plural among modern grammarians". Keywords: Ribbon - Arabic morphology - Collective gender noun - Plural indicating scientificity - Broken plural.

ياسين الخلطي، yassine.26p@gmail.com

1- مقدمة:

عند قراءتنا للنحو القديم خاصة فيما يتعلق بعلم الصرف، نلاحظ أن هناك العديد من الدروس لم يتناولها النحاة القدماء العرب بالقدر الكافي من الدراسة، لأنها تحتاج إلى المزيد من التحليل والتدقيق، لصياغة قواعد تغطي القصور التحليلي في مقاربتها، بالشكل الذي يتوافق مع معطيات ومخرجات الاستعمالات اللغوية الحديثة. ومن بين هذه الدروس التي تحتاج إلى المزيد من التفصيل، درس النسبة لوجود الكثير من الإشكالات المتعلقة به، بالخصوص في شقه المرتبط بالنسبة إلى الجمع، حيث سيكون الموضوع الأساس لهذا المقال، من خلال تركيزنا فيه على أربعة مباحث أساسية: أولها كيفية صياغة النسبة ومدلولاتها، وثانيها القاعدة المطردة للنسبة إلى الجمع، وثالثها حدود النسبة إلى الجمع عند النحاة القدماء، أما رابعها فهو حدود هذا النوع من النسبة عند المحدثين.

2- ياء النسبة والجمع في النحو القديم:

1-2 صياغة النسبة ومدلولاتها:

في هذه الفقرة سنبين القاعدة الصرفية العامة للنسبة، وكذا المعاني التي تدل عليها بعد الصياغة، حيث تتم بإضافة ياء مشددة في آخر الكلمة وكسر ما قبلها؛ مثلاً عند النسبة إلى كلمة "مَصْرِفٌ" نقول "مَصْرِفِيٌّ"، أي كسرنا الفاء، وأضفنا ياء مشددة في الآخر. يقول ابن

الحاجب في الشافية بهذا الخصوص "المنسوب، الملحق آخره ياء مشددة لتدل على نسبته إلى المجرد عنه"¹؛ و معنى هذا أن شرط النسبة هو إضافة ياء مشددة في آخر الكلمة، كما أننا عندما ننسب إلى كلمة، نخرجها من سياقها العام، إلى سياق آخر خاص يرتبط بنسب أو بلد أو حرفة أو قبيلة... يضيف سيبويه "إعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءى الإضافة؛ فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو حي أو قبيلة"²، وهنا يوضح سيبويه ما ذكرناه فيظهر في هذا النص أنه يسمي النسبة إضافة، ويبين من جهة أخرى المعاني التي تحيل عليها ياء النسبة، وأولها معنى القرابة والنسب، وثانيها الانتماء إلى بلد أو وطن، وثالثها الانتماء إلى قبيلة أو طائفة. يقول هادي نهر في السياق نفسه "والنسب من الظواهر اللغوية المعروفة في لغتنا منذ القدم، وقد اهتم العلماء المتقدمون بدراسته فخصوه بمباحث مستفيضة، أبرزوا فيها دلالاته المعنوية، وأحكامه، وما يطرأ على الاسم عند النسب إليه من تغيرات لفظية ومعنوية وحكمية، ويكتسب هذا الأسلوب في العصر الحاضر أهمية بارزة لحاجتنا إليه، في توليد معان خاصة تجارية تنوع العلوم والفنون والآداب ومناهج التفكير في الأدب والفن والسياسة والاجتماع، فما أكثر ما يتحدث به عن العالم (الغربي أو الشرقي)، والحدث (السياسي أو الاقتصادي)، والمذهب (الماركسي أو الوجودي أو العنصري أو الإنساني)، والاتجاه (اليساري أو الرجعي أو اليميني)، وغير ذلك مما تدعو إليه الحاجة وألفته اللغة بعد أن شاع أو كثر"³. وقد بين النص هنا الأهمية التي يحتلها درس النسبة في العصر الحالي خاصة، بفعل تطور العلوم، الشيء الذي جعله يفتح في قواعده على ضروب أخرى من الصياغة، تترتبط ارتباطا كبير بالجمع كما سندرس في مراحل بحثنا، زيادة على هذا أشار الكاتب إلى الشق الدلالي الذي تكتسيه النسبة، من الناحية المعنوية، في اتصالها بالمجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والمذهبية والعقائدية...إلخ.

2-2 القاعدة المطردة للنسبة إلى الجمع:

عند النسبة إلى الجمع في الصرفي العربي؛ تشير القاعدة الصرفية العامة عند النحاة القدماء، إلى أنه نرد الجمع إلى المفرد، وننسب إلى هذا الأخير، يقول المبرد "إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب على واحدتها. وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفَرَائِضِ، فَرَائِضِيٌّ، لأنك رددته إلى فريضة، فصار كقولك في النسب إلى حَنْفِيَّةً، حَنْفِيٌّ، فهذا الباب في النسب إليها. والنسب إلى مَسَاجِدَ مَسْجِدِيٌّ، وإلى أَكْلُبٍ كَلْبِيٌّ، وإنما فُعِلَ ذَلِكَ، ليفصل بينها وهي جمع، وبينها

إذا كانت اسماً لشيء واحد، لأنها إذا سمِّيَ واحدٌ بشيءٍ منها كان النسب على اللفظ، لأنه قد صار واحداً، وذلك قولك في رجل من بني كِلابٍ كِلابي⁴، وهذا يُظهر أنه لا ننسب إلى الجمع، وإنما إلى المفرد، بالإضافة إلى هذا علل المبرد سبب اعتماد هذه القاعدة، وذلك للتفريق بين الكلمات التي صيغت جمعا من المفرد اشتقاقاً، وبين الكلمات التي جاء على لفظ الجمع وهي اسم علم لشيء، كما مثل لاسم قبيلة "بني كلاب" في النص. يضيف ابن يعيش "إذا نسبت الشيء إلى الجمع فهو على ضربين (أحدهما) أن يكون جمعا صحيحا مكسرا عليه الواحد، (والآخر) أن يكون الجمع اسماً لواحد أو لجمع، فما كان من الأول ونسبت إليه من يلزمه ويمارسه فالباب أن تنسب إلى واحد، كرجل يلزم المساجد ويكثر الاستعمال بالفرائض والنظر في الصحف، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك قيل فيه مَسْجِدِيَّ وفَرَضِيَّ وصُحُفِيَّ تردها إلى مسجد وفريضة وصحيفة"⁵ وهذا توضيح آخر لقاعدة النسبة إلى الجمع، تعتمد الرجوع إلى المفرد للنسبة، معطياً بذلك أمثلة لبعض الكلمات كمسجدي وفرضي وصحفي، لكننا نلاحظ في النص أن هناك ضرباً آخر للنسبة إلى الجمع، وهو أن يكون هذا الأخير اسماً لواحد أو لجمع، حيث يتابع ابن يعيش "وقالوا مسمعي ومهلبي في النسبة إلى المسامعة والمهالبة لأنه جمع والواحد مسمعي ومهلبي، فحذفت من الواحد ياء النسبة ثم أحدثت ياء للنسبة غيرها على القاعدة.. وإنما اختاروا النسب إلى الواحد دون لفظ الجمع كأنهم فرقوا بين ما كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم يرد به إلا الجمع" والمقصود بهذا أن النسبة إلى هذا النوع من الجمع الذي لا يشتق من المفرد، وإنما من جمع دال شيء معين، لأن لفظ "المسامعة" كما جاءت في النص اسم لجماعة نزلوا بالبصرة، وأشهرهم "أبو يعلى محمد بن شداد بن عيسى المسمعي"، الذي كان أحد المتكلمين على مذهب العدل والتوحيد. أما لفظ "المهالبة" فنسبة إلى "المهلبي بن أبي صفرة" أبو المهالبة، ويتضح من خلال اللفظين أنهما اسم جمع لشيء محدد، وليس صيغة جمع مشتقة كأن نقول "كيس" أو "أكياس" أو "طاولة" "طاولات"؛ وأنهما يظلان وفيان لقاعدة النسبة إلى المفرد إذا كانت الكلمة جمعا "مسمعي" و"مهلبي"، وليس لهما واحد اسم لواحد.

2-3: حدود النسبة إلى الجمع عند النحاة القدماء:

ولكننا عندما نتعمق أكثر في كتب الصرف العربي القديم، نصادف أن هناك استثناءات في هذه القاعدة، وهي إمكانية النسبة إلى الكلمة التي جاءت على صورة الجمع، دون ردها إلى المفرد؛ يقول سيبويه "وإن أضفت إلى عَبَادِيدٍ قلت: عَبَادِيدِيَّ، لأنه ليس له واحد، وواحدته يكون على فُعْلُولٍ أو فِعْلِيلٍ أو فِعْلَالٍ، فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم، فهذا أقوى

من أن أُخِذَتْ شيئاً لم تكلم به العرب. وتقول في الأعراب: أعرابيٌّ، لأنه ليس له واحد على هذا المعنى. ألا ترى أنك تقول: العُربُ فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يُقَوِّيه.⁶ بين سيبويه في النص إمكانية النسبة إلى الجمع، بإعطاء مثال لكلمة عباديد (الطرق المتفرقة)، حيث تمت النسبة إليها على صورتها لأنه لا مفرد لها، كذلك الشأن فيما يتعلق بكلمة أعراب، التي ليس لها مفرد، حيث بين سيبويه أنه لا يجوز أن نقول "العُربُ" فجمع هذه "أعراب"، ولأن معناها يختلف عن معنى "الأعراب". يضيف المبرد "وتقول في النسب إلى أكلب بن خثعم "أكلبي" كذلك هذا أجمع. ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن "مدائي" لأنها اسم لبلد واحد. وتقول في رجل من أبناء سعد "أبناوي" لأنه قد صار اسماً لهم، ولو قلت أبناوي كان جيداً،⁷ هنا كذلك يبين النص وجهاً آخر للنسبة إلى الجمع، وهو كلمة "أكلب" و"أبناوي"، لأنه ليس لها مفرد، وإنما هي أسماء أشخاص "أكلب بن خثعم" و"أبناء سعد"، أي أسماء أعلام لا يجوز التصرف في ردها إلى المفرد. ويضيف ابن هشام الأنصاري "وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها، إن أشبهت الواحد، بكونها اسم جمع كقومي ورهطي، أو اسم جنس كشجري، أو جمع تكسير لا واحد له كأبائيلي، أو جارياً مجرى العلم كأنصاري، وأما نحو كلاب وأنمار، علمين، فليس مما نحن فيه، لأنه واحد، فالأنسب إليه على لفظه من غير شبهة"⁸؛ يؤكد ابن هشام على النسبة إلى الجمع على صورة الكلمة (أو على لفظها)، إلا أنه هنا حدد أنواع المجموع التي لا نعود إلى مفردها، من أجل النسبة، ومنها اسم الجمع "كقوم ورهط"، و اسم الجنس "كشجر"، و جمع التكسير الذي لا واحد له "كأبائيل"، وما يجري مجرى العلم "كأنصار". يضيف ابن الحاجب "وأما مساجد علماء و"مساجدي" ك"أنصاري" و"كلابي"⁹ وهذا تأكيد آخر على النسبة إلى الجمع على صورته، بإعطاء مثال لكلمات من مثل "مساجد" و"أنصار" و"كلاب". وهذا ما يشرحه ابن يعيش بقوله "أما الضرب الثاني وهو ما كان اسماً لواحد أو لجمع فإنك تنسب إليه على لفظه من غير تغيير، فتقول في "أنمار" "أنماري"، لأنه أسم لواحد، وقالوا في "كلاب" "كلابي" وقالوا "مَعافري" وهو اسم رجل يقال له "معافر بن مَرٍّ أخو تميم"، وقالوا "أنصاري" لأن الأنصار اسم وقع لجماعتهم، ومن ذلك "مَدَائِيٌّ وَأَنْبَارِيٌّ" و"المدائن والأنبار" علما على بلدين معروفين بالعراق. وتقول في النسب إلى "نَقَرٍ" "نَقَرِي"، وإلى "رَهْطٍ" "رَهْطِي" لأنه اسم للجمع لا واحد له من لفظه، وتقول في النسب إلى "نسوة" لأنه اسم للجمع فلو جمعت شيئاً من أسماء الجمع نحو "أراهُط" و"أنفار" و"نساء" لقلت في النسب إليه "رهطي" و"نقري" و"نسوي" لأن قولك "نقَرٌ" و"رَهْطٌ" جمع لا

واحد له، وقولك "أراهط" و "أنمار" و "نساء" لها واحد من لفظها وهو "نفر" و "رهط" و "نسوة"¹⁰، في هذا النص شرح دقيق للنسبة إلى الجمع، حيث قدم علة النسب إليه عبر مجموعة من الأمثلة التوضيحية، فكلمة "أنمار" نسب إليها على صورتها، وكذلك "كلاب" و "معافر" و "والمدائن" و "الأنبار" و "رهط" و "نفر" و "نساء"؛ حيث القاسم المشترك بين كل هذه الألفاظ هو انعدام مفرد لها، بالتالي نُسب إليها كما هي على صورتها، كما وضع ابن يعيش هذا بذكر جمع لأسماء الجمع "أراهط" و "أنفار" و "نساء" التي نسب لها بقولنا "نفري" و "رهطي" و "نسوي"، وليس "أرهاطي" و "أنفاري" و "نسائي"، لأن مفرداها هو "نفر" و "رهط" و "نساء"، غير أن هذا لا يصح، بحكم دلالة هذه الألفاظ على الجمع في ذاتها، دون حاجتنا إلى جمعها جمعا آخر، يعيدنا إلى نسبتها على صورتها دون جمع.

2-4: حدود النسبة إلى الجمع عند المحدثين:

في هذا المستوى من المقال، سنبين آراء المحدثين في كتب الصرف الحديثة، حول النسبة إلى الجمع، حيث يقول عبد درويش: " قرر الصرفيون أنه لا ينسب للجمع ولا المثني، بل يرد إلى المفرد ثم يثنى أو يجمع المنسوب، اسم الجمع "كقوم"، و اسم الجنس "كشجر"، فينسب لهما على لفظهما، فيقال " قومي" و "شجري". وكذلك جمع التكسير الذي لا واحد له "كأبائلي"، والجمع المسمى به "كبساتين"، وكذلك الجمع الجاري مجرى العلم "كالأنصار"، والجمع الذي يحصل فيه اشتباه "كأعراب"، هذه ينسب لها فتقول: "أبائلي وبساتيني وأنصاري وأعرابي". وهل يجوز في "العمال" و "الجماهير" "العمالي والجماهيري"؟ مقتضى القاعدة السابقة أن ينسب للمفرد ثم يجمع المنسوب، إلا إذا اعتبر الجمع بمنزلة المفرد"¹¹؛ يشرح هنا عبد الله درويش القاعدة الأساسية لعدم النسبة للجمع ولا المثني، إلا أنه هناك حالة ينسب فيها إلى الجمع، خاصة ما تعلق باسم الجمع واسم الجنس و جمع التكسير الذي لا مفرد له، والجمع الجاري مجرى العلم، كما وضعنا سابقا، لكن الجديد في هذا النص هو طرح سؤال عن إمكانية قولنا "العمالي" و "الجماهيري"، وقد أجاب عبد الله درويش بجواز ذلك إذا اعتبرنا هذه الجموع بمنزلة المفرد، أي جموعا لا مفرد لها، وكذلك إذا كانت اسم علم. يقول أيمن أمين عبد الغني "إذا كان الإعراب بالحركات الظاهرة على النون في المثني وجمع المذكر السالم، نسبت إليه على لفظه دون حذف نحو: "مسلمات" "مسلماتي" - "مسلمين" "مسلميني" - "مسلمون" "مُسْلِمُونِي" - "مسلمين" "مسلميني" ... وهكذا"¹² هنا بين الكاتب وجهها آخر للنسبة إلى الجمع، وهو التركيز على الإعراب بالحركات الظاهرة على النون في جمع الذكر السالم؛ والتاء في جمع المؤنث السالم، الذي يعطي

الشرعية للنسبة إلى الكلمة؛ التي جاءت جمعا على صورته دون حذف النون أو التاء، من مثل "مسلماتي" و"مسلموني" و"مسلميني"، مما يأخذنا إلى تجليات أخرى عند النسبة إلى الجمع. ويقول علي بوخدود "إذا دل جمع التكسير على اسم مفرد، وجب النسب إليه كما هو، نحو:- الجزائر(بلد) الجزائري، -الأهرام (صحيفة) الأهرامي"¹³ أعطى الكاتب مثالين للنسبة إلى جمع التكسير عندما يدل على علم، الذي عبر عنه بلفظ المفرد، وهما "الجزائر" جمع "جزيرة" ولكنها اسم بلد عربي، و"الأهرام" جمع "هرم" وهي صحيفة مصرية. يضيف صلاح الفرطوسي "كذا الأمر في النسبة إلى الجمع إذا كان علما أو غلبت عليه العلمية؛ فتقول في النسبة إلى المدائن (المدينة المعروفة) "مدائني"، وفي النسبة إلى "الأنصار" "أنصاري"، وفي النسبة إلى "الأصول" (علم أصول الفقه) "أصولي"، وفي النسبة إلى "كِلاب" (قبيلة) "كِلابي"، في النسبة إلى "أنمار" (قبيلة) أنماري"¹⁴ يؤكد كذلك الكاتب في هذا النص على النسبة إلى الجمع بإضافة مثال آخر هو كلمة "أصولي"، نسبة إلى "أصول". يضيف ديزيريه السقال "فإذا كان الجمع لا مفرد له نسب إليه كما هو نحو: معاليقُ "معاليقي"، وكذلك إذا كان يجري على غير مفرده، نحو محاسن "محاسني"، أو إذا لم يكن له واحد من لفظه (أي إذا كان اسم جمع) شعبُ "شعبي" أو إذا كانت اسم جنس جمعي يُفَرَّقُ بينه وبين مفرده بالنسبة، نحو عَرَب "عربي"، تُفَاح "تُفَاحي".. وإذا نسب إلى علم منقول عن صيغة جمع تكسير بقي على لفظه: نحو أوزاع "أوزاعي"¹⁵ جاء صاحب النص هنا بجموع أخرى نُسب إليها وهي "معاليق" و"محاسيني" و"شعبي" و"تفاحي" و"أوزاعي"، بمعنى الجمع الذي لا مفرد له، واسم الجنس الجمعي، والعلم المنقول على صيغة جمع التكسير. "ويستثنى من هذا أشياء ينسب إليها على لفظها من غير ردٍّ إلى المفرد، ومن هذه الأشياء هي:

- اسم الجنس الجمعي "كتمر" و"عرب"، واسم الجمع "كقوم" و"رهط" و"إبل"، والجمع الذي لا مفرد له من لفظه "كأعراب" و"أبابل"، والجمع الذي له مفرد لكنه غير قياسي، "كملاح ومحاسن ومشابه"، فكل هذه ينسب إليها على لفظها ولا ترد إلى المفرد، فتقول في النسب إلى الأسماء المذكورة آنفا: تَمَرِي و عَرَبِي، وَقَوْمِي و رَهْطِي، وَأَبَابِيلِي و أَعْرَابِي، و مَلاحِي و مُحاسِنِي و مِشَابِهِي"¹⁶ يضيف صاحب النص هنا مجموعة أخرى من الجموع- الجديد فيها ألفاظ "تمري وملاحي ومحاسني- التي ينسب إليها على صورتها دون ردها إلى المفرد، كاسم الجنس الجمعي، واسم الجمع، والجمع الذي لا مفرد له من لفظه، والجمع الذي له مفرد غير قياسي، كما حددنا سابقا. يقول كذلك مصطفى الغلاييني "إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع، وجب رده إلى المفرد

فالنسبة إلى العراقيين والكتب والأخلاق وكتابي وخلقى ودولي وفرضي وقبلي وأسودي وسوداوي، إلا الجمع الذي لا واحد له، كعبابيد وأبابيل وتجاليد، أو كان يجري على غير مفرده، كملاح ومحاسن ومشابه. وواحدها لمحّة وحسن وشبه، أو كان لا واحد له من لفظه (وهو اسم الجمع)، كالقوم والمعشر والجيش، أو كان مما يفرق بينه وبين واحده بياء النسب أو تاء التأنيث (وهو اسم الجنس الجمعي)، كعرب وأعراب وروم وتمر وتفايح، فكل ذلك ينسب إليه لفظه، فتقول عبابيديّ ومحاسنيّ وقوميّ وعربيّ وتمريّ وتفاحيّ¹⁷ هذا توضيح آخر للنسبة إلى الجمع على صورته، حيث أضاف الغلاييني كلمات أخرى كمعشري وجيشي وتمري، وذكر شيئاً آخر متعلقاً بالتفريق بين جمع ومفرد بعض الكلمات، عبر النسبة إليها، كقولنا "عربيّ" و"أعربيّ" و"روميّ" و"تمريّ" و"تفاحيّ". يضيف أحمد مكيمل في السياق نفسه "أما إذا كان المثنى وجمع السلامة اسماً لواحد، أي علماً، فإنهم يجيزون فيه وجهين، النسب إلى الفرد، أو النسب إليه على لفظه، وذلك مرهون بحركة الإعراب، فإن كانت النون معتقبة للإعراب ينسب إليه على لفظه، وإن كانت غير معتقبة للإعراب ينسب إلى لفظ المفرد بحذف علامتي التثنية والجمع، فيقال: زيدِيّ وزيدُنِيّ في النسب إلى شخص اسمه زيدون، ويقال قنسرِيّ وقنسرِنِيّ في النسب إلى قنسرين، فمن جعل الإعراب على النون قال: قنسرِنِيّ¹⁸ وقد بين أحمد مكيمل دور الإعراب (إعراب الحروف) في النسبة إلى الجمع، وذلك عبر إضفاء تغييرات على الكلمة، لأن النون إذا كانت حركة إعراب سواء في الجمع أو التثنية، تمت النسبة إلى الكلمة على صورتها، حتى وإن كانت جمعا أو مثنى، باعتبارها علماً، يضيف أحمد مكيمل "النسب إلى الجمع المكسر: إن الرأي المأخوذ به لدى معظم النحويين أن جمع التكسير ينسب إلى واحده، ولا ينسب إلى لفظ الجمع: فيقال: مسجديّ في النسب إلى مساجد، وكتابيّ في النسب إلى كُتُب، وملكيّ في النسب إلى ملوك، ولم يجيزوا النسب إلى المفرد إلا في الحالات الآتية:

أولاً: إذا كان علماً: فيقال، أنصاري في النسب إلى الأنصار، ومدائني في النسب إلى مدائن.
ثانياً: إن لم يكن له واحد من لفظه: فيقال: ركابيّ في النسب إلى ركاب (الإبل) وواحدها راحلة، و قوميّ في النسب إلى قوم، وكذلك القول في رَهْط، ونفر، وعرب.
ثالثاً: إذا كان له واحد غير قياسي من لفظه، كما في مشابه ومدّاكير وملاح وعباديد، فأحاديها ليست بالميم، فهي أسماء لها أحاد ولكنها غير قياسية، فيقال في النسب إليها: مشابيّ، و مدّاكيريّ وملاحجيّ وعباديديّ.

رابعاً: ما كان مفردّه يعطي دلالة مغايرة لدلالته جمعاً، فيقال في النسب إلى الأعراب: أعرابيٌّ، لأنه ليس بتكسير عَرَب، إذ ليس معنى العرب كمعنى الأعراب: فالأعراب هم سكان البادية خاصة، في حين العرب سكان البادية والحوضر.

خامساً: لقد أوردت كتب الأنساب عشرات الكلمات نسب إليها على جمعيتها عندما تدل على مهنة يزاولها الشخص، فيقال: ساعاتيّ و فرائضيّ وجواهريّ في النسب من يشتغل بالساعات وبالفرائض (علم المواريث) وبالجواهر.

سادساً: ينسب إلى الكلمة على جمعيتها إذا دلت على تجمع ما في طبقة من طبقات المجتمع، فيقال: هذه حركة طُلابيّة وعُماليّة، في النسب إلى طُلاب وعُمال ولا يقال: طَالِبِيّة وعَامِلِيّة، لأن في لفظ الجمع -هنا- فضل بيان وخصوص دلالة لا يتأتى معها في النسب إلى المفرد¹⁹. والظاهر هنا أن النص قدم جميعاً، لأغلب الحالات التي ينسب فيها إلى الجمع، دون رد إلى المفرد، كما تم ذكر ألفاظ أخرى في هذا الموضوع، مرتبطة بالمهن وطبقات المجتمع.

3-الخاتمة:

وفي خلاصة هذا المقال، يمكننا أن نستجمع مجموعة من القواعد والضوابط لإشكال النسبة إلى الجمع، والتي يمكن أن تكون مشترك وعامة بين النحاة القدماء والمحدثين، وقد اتضحت لنا من خلال رصد كتبهم وتحليلاتهم، الشيء الذي يكشف عن خبايا هذا الموضوع والمستجدات التي يمكن أن يقدمها؛ ومن أهم هذه القواعد:

_ أننا يمكن أن ننسب للجمع على صورته إذا كان اسم علم ك "أهرامي" و "جزائري"، كأسماء المدن والأشخاص والشركات...

_ كذلك الجموع التي لا مفرد لها، لأن في إعطاء مفرد لها يحدث بشيء لم تحدث به العرب "كرهط" و "نفر" و "المهالبة" و "المسامعة".

_ إذا كان هذا الجمع يدل على مهنة "كساعاتي" و "فرائضي".

_ إذا دل الجمع على إحدى طبقات المجتمع، ك "عمالية" و "طلابية".

_ اسم الجنس الجمعي و جمع التكسير الذي لا واحد له، وجمع ما أعرب على الأعجمية، والجمع المسمى به، ك "بساتيني" و "بربري" و "شجري" و "أبابيلي".

_ إذا كان الإعراب بالحركات الظاهرة (الحروف) في جمع المذكر السالم، نسب لهذا الجمع على صورته "كـمـعـلـمـون" معلوموني"، و"معلمين" "معلميني"...

4- قائمة الإحالات:

(1) الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، داربشائر للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1415هـ-1995م ص166.

(2) الكتاب، سيويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، 1412هـ-1992م، ص335، ج3

(3) الصرف الوافي، دراسات وصفية تطبيقية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010م، ط1، ص253

(4) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1415هـ-1994م، ص150، ج3

(5) شرح المفصل، ابن يعيش، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (بدون سنة للطبع)، ج6، ص9

(6) الكتاب، مرجع مذکور، ص379، ج3

(7) المقتضب، مرجع مذکور، ص151، ج3

(8) أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بدون سنة للطبع) ص339، ج4

(9) الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، تحقيق صلاح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، 1923م، ص82

(10) شرح المفصل، مرجع مذکور، ص9، ج6

(11) دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، ط3، 1408هـ-1987م، ص151

(12) الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دارالتوفيقية للتراث، 2010، ص378

(13) المدخل الصرفي، علي بهاء الدين بوخدود، مكتبة اسان العرب، ط1، 1408هـ-1988م، ص141

(14) المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط1، 1432هـ-2011م، ص351

(15) الصرف وعلم الأصوات، دبزييه سقال، دارالصدقا العربية بيروت، ط1، 1996م، ص109

(16) الواضح في الصرف، حسان بن عبد الله الغنيمان، جامعة الملك سعود (بدون سنة للطبع)، ص149

(17) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت (بدون سنة للطبع)، ص77 و78

- (18) شواذ النسب، أحمد كميل، إشراف حمدي محمود الجبالي (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012م، ص 78
- (19) شواذ النسب، نفسه، ص 80-81

5- المصادر والمراجع:

_ المصادر:

- _ أوضح المسالك لألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (بدون سنة للطبع)، ج 4.
- _ جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، بيروت (بدون سنة للطبع).
- _ الشافية في علم التصريف، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، دار بشار للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1415هـ-1995م.
- _ شرح المفصل، ابن يعيش، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (بدون سنة للطبع)، ج 6.
- _ الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب، تحقيق صلاح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، 1923م.

_ الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، 1412هـ-

1992م، ج 3.

_ المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر، المجلس الأعلى

للشؤون الإسلامية، القاهرة 1415هـ- 1994م، ج 3.

_ المراجع:

_ دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، ط3، 1408هـ-

1987م.

_ شواذ النسب، أحمد كميل، إشراف حمدي محمود الجبالي (رسالة ماجستير)، جامعة

النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2012م.

_ الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، 2010.

_ الصرف الوافي، دراسات وصفية تطبيقية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن،

2010م، ط1.

_ الصرف وعلم الأصوات، دبزييه سقال، دارالصدّاقة العربية بيروت، ط1، 1996م.

_ المدخل الصرفي، علي بهاء الدين بوخودود، مكتبة اسان العرب، ط 1، 1408هـ- 1988م.

_ المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي وهاشم طه شلاش، مطابع بيروت

الحديثة، ط1، 1432هـ-2011م.

_ الواضح في الصرف، حسان بن عبد الله الغنيمان، جامعة الملك سعود (بدون سنة

للطبع).